

دور النواب في متابعة تنفيذ التشريعات

إعداد: سيمون معوض

مفهوم متابعة التشريعات التي يتم إقرارها

- القيام برصد القوانين الصادرة وكيفية تطبيق أحكامها من قبل الحكومة
- تنفيذ ما أوجبه المعاهدات والاتفاقيات الدولية عبر إدخال المبادئ والقواعد التي تتضمنها بشكل عملي في متن التشريع الداخلي
- العمل على إقرار قوانين تجسد التزامات الدولة وتعهداتها الدولية
- متابعة المراسيم أو النصوص التطبيقية والتنظيمية الواجب إصدارها من قبل الحكومة
- تقييم أثر التشريعات ورصد ردود الفعل عليها
- ضرورة إجراء تعديل أو إضافة على القانون الجديد

الإشارة إلى النصوص التطبيقية في متن التشريع

- لأن القانون يجب أن يلحظ الأحكام الأساسية والقواعد العامة
- لأن وضع دقائق تطبيق القانون هو من صلاحية السلطة التنفيذية
- نظراً لسرعة إقرارها من قبل السلطة التنفيذية
- لسهولة تعديل هذه النصوص

الهدف من متابعة التشريعات

- توفير مادة رقابية للبرلمانيين تسمح بإجراء الرقابة على تنفيذ التشريعات
- تقديم أسئلة أو استجابات في حال عدم تنفيذ القوانين
- مساءلة السلطة التنفيذية ومحاسبتها في حال التلكؤ عن تطبيق التشريع الجديد

إيجابيات متابعة التشريعات

- تقديم الدعم للنائب في مجال متابعة القوانين
- تسهيل الدور الرقابي للمشرعين
- جعل تطبيق القانون ممكناً
- الوصول إلى جودة المنتج التشريعي
- تشكيل مجموعات ضغط في وجه السلطة التنفيذية

المعوقات

- عدم وجود جدية في تنفيذ بعض التشريعات من قبل الحكومة
- الاستتسابية التي تعترض تطبيق بعض القوانين
- عدم وجود متابعة جدية من قبل النواب
- تلوؤ المجلس عن القيام بدوره الرقابي
- عدم مساءلة الحكومة يطرح مسألة تشكيل الحكومات التوافقية، المكوّنة من مختلف الكتل البرلمانية

دور الادارة البرلمانية

- تقديم الدعم التقني للبرلمانيين من خلال:
- رصد التشريعات التي تلحظ نصوصاً تطبيقية أو تنظيمية كي تدخل حيز التنفيذ
- إعداد لوائح بالتشريعات غير المطبقة وتقديمها إلى النواب
- مساعدة النواب في صياغة الأسئلة والاستجابات
- لجنة متابعة التشريعات في مجلس النواب

مقترحات عملية لتفعيل الرقابة على التنفيذ

- وضع قوانين انتخابية عادلة وديمقراطية تسمح بقيام معارضة برلمانية جدية
- تعميم ثقافة الرقابة البرلمانية بهدف تقويم العمل الحكومي
- تعديل بعض النصوص التي تسمح بإجراء الرقابة بشكل فعال
- إنشاء قواعد بيانات تابعة للأجهزة البرلمانية لرفد النواب بالمعلومات والاحصائيات التي يحتاجونها
- تفعيل تطبيق قانون الحق في الوصول إلى المعلومات